



عبد الواحد الراضي.- المغرب الذي عشت ه: سيرة حياة، الطبعة الأولى، (الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2017)، 839 ص.

'Abdelwahed Radi.- *al-Maghrib al-ladh  'ishthuh: s rat hay t (Le Maroc que j'ai v cu) (ad-D r al-Bayd : al-Markaz at-thaqafi li al-lkitab, 2017), 839p.*

بدأت سُنَّة محمودة تترسخ تدريجيا في مغرب اليوم تتمثل في إقدام سياسيين على كتابة مذكراتهم يدلون فيها بشهاداتهم على الأزمنة التي عاشوها وأسهموا في أحداثها، وقيّمون من خلالها حصيلة ما أنجزوه في حياتهم وتجاربهم السياسية. وينطبق هذا الأمر على كتاب: المغرب الذي عشت ه: سيرة حياة، لعبد الواحد الراضي، الصادر في مطلع هذه السنة عن المركز الثقافي للكتاب. وتتمثل أهمية هذا الكتاب/الشهادة في خبرة صاحبه الطويلة الأمد، ومعاينته لكثير من خفايا التاريخ السياسي المغربي الراهن وتحولاته، ليس كشاهد عيان فحسب، بل وكذلك من موقعه كقيادي حزبي ومسؤول سياسي ورجل دولة ذي تجربة سياسية استغرقت حوالي ستين عاما.

قسم الراضي كتابه إلى 22 محورا، تناول فيها تجربته الخاصة وتطورات الحياة السياسية المغربية منذ ثلاثينيات القرن الماضي إلى اليوم، ووضع في نهاية كل محور وفي ملحق خاص عددا كبيرا من الصور التي توثق للأحداث المروية. ويشير في المقدمة إلى أن الكتاب كان في بداية الأمر مادة صوتية سجلها بمعينة حسن نجمي الذي قام بتفريغها ثم تحريرها في نص مكتوب تمت إعادة قراءة مضامينه وكتابتها بطريقة متواصلة، إلى أن استقام في شكله النهائي. وي طرح هذا المعطى إشكالا يتمثل في تعايش خطابين في هذا النص لكنها غير متطابقين تمام التطابق، الأول مادة شفوية خام مستعادة من ذاكرة الشاهد وتمثلاته، والثاني حبكة سردية مكتوبة ذات صبغة جمالية تعكس شخصية المحرر

و خبراته، علما أن فعل التحرير والكتابة هو في حد ذاته شهادة.

ويقر عبد الواحد الراضي بداية، وبصريح العبارة، أنه لا يكتب التاريخ وإنما يستعيد الذاكرة، ويدلي بالشهادة انطلاقا من تجربته الشخصية كفاعل سياسي. وعلى العكس مع كثير من الشهود والفاعلين التاريخيين الذين يخلطون الذاكرة بالتاريخ، التزم في جل محتويات الكتاب بالحرص على الفصل بينهما. وقد جعل من واجب الذاكرة سببا لكتابه، أي استعادة التاريخ السياسي المغربي الراهن والتعريف به، وفي خضمه يقدم حصيلة تجربته السياسية في إطار المنجز الجماعي، ويكشف مواطن النجاح والفشل فيها.

ويحمل هذا الكتاب سمات المذكرات (الذاكرة)، حيث وضع الراضي في بدايته ميثاقا أخلاقيا يلتزم فيه أمام القارئ بقول الحقيقة، لكنه كان واضحا عندما أقر بأنها ستكون إلى "الحد الذي يسمح به العقل والمنطق والأخلاق ومصصلحة الوطن"، تفعيلا لقاعدة: "ما كل شيء يقال". وبناء عليه، يكون الكتاب قد اتسم بانتقائية واضحة وبسقف سياسي محدد ومؤطر لعملية الحكمي. وتميز أيضا بدرجة من الانفعالية وحضور العاطفة، ويتبين ذلك بالخصوص عند حديث الراضي عن الزعماء الذين ربطتهم به علاقات سياسية وشخصية (المهدي بن بركة، عبد الرحيم بوعبيد، الحسن الثاني، عبد الرحمن اليوسفي ومحمد السادس)، وعند استعادته لأدواره الشخصية في المشهد السياسي، وأثناء دفاعه على المسار التاريخي لحزبه (الاتحاد الاشتراكي). هذا فضلا عن حضور بين للذات بحكم أنها مصدر التذكر ومحور التذكير. ولا تعني هذه الخصائص انتقاصا من قيمة هذه الشهادة، ذلك أنها تعد من المقومات الأصيلية للمذكرات التي تعطي فريدة وتميزا وجاذبية لهذا الجنس من الكتابة الذي يتميز بالتعايش بين الحدث التاريخي والسيرة الذاتية وتجانسهما.

ويتضح هذا التعايش في تركيز السرد على بؤرتين أساسيتين، تتمثل الأولى في التاريخ السياسي الراهن مركزا فيه على مسار حزب الاتحاد الاشتراكي، وتتجلى الثانية في التجربة الشخصية لصاحب الكتاب وأدواره السياسية.

خيمنت حالة الضعف والتراجع التي يعرفها الاتحاد الاشتراكي حاليا بظلالها على عملية السرد عن واقعه وتقلباته عبر الزمن. لقد حاول الراضي إعادة بناء مشروعية الحزب الوطنية والتاريخية باستعادة تاريخه ومساره السياسي، لكن عملية السرد هذه لم تكن مجرد حنين إلى ماض مجيد، بل تبدو أيضا، من خلال الشحنة العاطفية الواضحة

في هذا السرد، أقرب إلى عملية تأيين سياسي لحزب ربما انتهت صيغته التاريخية التي يستعيدها.

ويستهل الراضي حديثه بالتأكيد على الأصول الوطنية لحزب الاتحاد الاشتراكي، إنه سليل الحركة الوطنية التي قاومت الاستعمار منذ الثلاثينيات من القرن الماضي. بل إنه، كما يبدو من كلامه، الحزب الأكثر تجسيدا لقيم هذه الحركة.

كانت تتعايش في حزب الاستقلال خلال هذه الفترة تيارات، مختلفة ومتناقضة أحيانا، كان يوحدها أولوية مقاومة المستعمر، لكن تناقضاته الداخلية سرعان ما طفت على السطح غداة الاستقلال لأسباب إيديولوجية تتعلق بتصور المغرب المستقل، كما يقول صاحب الكتاب، بين تيار محافظ يمثله القادة الأوائل الذين ظلوا متشبثين بالسلطة داخل الحزب بدعوى امتلاكهم مشروعية مقاومة المستعمر وتحقيق الاستقلال، وتيار تقدمي ديموقراطي يعتبر أن القيادة المؤسّسة أنجزت مهامها التاريخية في الدفاع عن استقلال البلد وهويته، ويجب عليها أن تترك الساحة لقيادة جديدة شابة لإنجاز مهام بناء الدولة المستقلة الحديثة.

انشق التيار الأخير وأسس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد دافع هذا التأسيس الجديد، حسب عبد الواحد الراضي، عن الحداثة والتقدم والديموقراطية واستقلال القرار الوطني، وهذا ما جعله عرضة لتزوير الانتخابات ضده وللقمع من قبل النظام السياسي والأمني الذي أقيم بعد إنهاء حكومة عبد الله إبراهيم (اعتقالات وأحكام بالإعدام في حق مناضليه واختطاف زعيمه المهدي بن بركة واغتياله...) لقد نال هذا الحزب نصيبه من العنف السياسي خلال سنوات الرصاص من قبل الأجهزة الأمنية الأوفقيرية، كما قال صاحب الشهادة، وقد كان لافتا ما رواه من حديث دار بينه وبين الحسن الثاني ينفي فيه هذا الأخير أي مسؤولية عن ما حل بمصير المهدي بن بركة.

وبعد تفاقم حدة الخلافات بين تيارات هذا الحزب، قرر عقد مؤتمر استثنائي سنة 1975، فحدثت القطيعة النهائية مع التيار "الانقلابي" وظهر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ويتحدث الراضي هنا عن تغيير اسم الحزب وليس انشقاقا عنه، مع العلم بأن الاتحاد الوطني مازال موجودا منذ ذلك الحين إلى اليوم.

وتبنى الحزب الجديد خيار النضال الديموقراطي من داخل الشرعية المؤسساتية، واضطلع بدور كبير في الدفاع عن القضية الوطنية، كما قال الراضي، وذلك في سياق

سياسة التوافق الوطني التي أعلنها الحسن الثاني غداة المسيرة الخضراء. لكن ذلك لم يمنع استهدافه بالمضايقات والقمع السياسي، ومثال ذلك اعتقال زعيمه عبد الرحيم بوعبيد وبعض قاداته، بعد معارضته للاستفتاء الذي اقترح الحسن الثاني في قمة منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1981 تنظيمه لتقرير المصير في الصحراء.

وخلال السنوات الأخيرة من حياته، وفي سياق التحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، بدأ الملك الحسن الثاني يفكر في الآفاق المستقبلية للبلاد، وفي مصير الدولة واستمراريتها، فعرض الدخول في مرحلة التناوب على أحزاب المعارضة الوطنية، وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي. لكن ذلك لم يتم إلا بعد استجابة التعديلات الدستورية سنة 1996 لكثير من مطالب الكتلة الديمقراطية، وانفراج الجو العام في البلاد بعد القرارات الحقوقية والسياسية التي اتخذها الملك.

عُيّن عبد الرحمان اليوسفي، الكاتب العام للاتحاد الاشتراكي، على رأس حكومة "التناوب التوافقي" سنة 1998. وأنقذت هذه الحكومة المغرب، حسب الراوي، من السكتة القلبية وحققت الكثير من الإصلاحات والإنجازات، وطنيا ودوليا، على الرغم من كل الإكراهات والمقاومات، لكن الراضي يجزم بأنها لم تكن "حكومة تناوب"، فالتناوب لم يحدث أصلا لأن الحزب شارك في الحكومة دون المشاركة الفعلية في الحكم.

بعد انتهاء التجربة، عانى هذا الحزب أزمة بنيوية، وكان صاحب الكتاب صريحا في توصيف كثير من مظاهرها، فطالت هذه الأزمة بالخصوص الجانب الأخلاقي داخل العمل السياسي، حيث ساءت العلاقات وساد منطق الولاءات والمصالح الخاصة، فاستمر النزيف البشري نتيجة للانشقاقات الداخلية. وترتبط هذه الأزمة بالتحولات السوسولوجية العميقة التي عرفها المجتمع المغربي، وأزمة الأخلاق في الممارسة السياسية، وإشكالية تدبير الخلافات والديموقراطية الداخلية، وضعف التنظيم وفقدانه أدوات التأطير الجماهيري نتيجة الانشغال بالتدبير الحكومي. لكن الراضي لم يتحدث عن بعض الأخطاء في التقدير السياسي التي ارتكبتها قيادة الحزب مثل قبولها بالمشاركة في حكومة التكنوقراطي إدريس جطو الذي شكل تعيينه على رأسها خروجاً عن المنهجية الديمقراطية، كما قال الحزب نفسه في بيانه الشهير، بعد أن كان هو المتصدر للانتخابات التشريعية سنة 2003، الأمر الذي دفع عبد الرحمان اليوسفي إلى مغادرة البلاد نحو بلجيكا احتجاجا على ذلك. كما أن الكاتب لم يشر إلى مسؤولية بعض قيادات الحزب، حيث أسهمت في تقهقره الانتخابي وتراجعته عن صدارة المشهد الحزبي وتحوّله إلى حزب

صغير يجر تاريخا كبيرا، وأبعدت قضية الديمقراطية من سلم أولوياته خلال السنوات الأخيرة، بل وتحالفت مع بعض مراكز السلطة بدعوى أسبقية مواجهة المد المحافظ في المجتمع.

وعلى الرغم من الوضع الحالي للحزب، فإن التاريخ قد يشفع له، ذلك أن نجاحه الحقيقي، يستتج الراضي، يكمن في مشروعه النظري والفكري السياسي وقوته الاقتراحية المعارضة على امتداد أربعين سنة، ووقوفه متصديا للمحاولات الرامية إلى إيقاع المغرب في الفيودالية والرجعية والشمولية، وإسهامه في وضع المغرب على سكة الانتقال الديمقراطي.

وبموازاة مع هذا المسار السياسي، استحضر عبد الواحد الراضي تجربته السياسية الخاصة. وقد أكد، في هذا الصدد، منذ الصفحات الأولى أنه اختار الانتماء إلى الصف الوطني الديمقراطي التقدمي. واستعرض بعد ذلك المهام والمسؤوليات التي تولاهما، في إطار هذا الانتماء، ودافع عن حصيلته فيها، سواء على المستوى الحزبي (الكاتب العام للاتحاد الاشتراكي) أو البرلماني (عضوية البرلمان عن منطقة سيدي سليمان منذ 1963 ورئاسته لمدة 13 سنة) والوزارية (وزارتا التعاون والعدل) أو على المستوى الدولي (الأمانة العامة للاتحاد العربي الإفريقي بين المغرب وليبيا، ورئاسة الاتحاد البرلماني الدولي).

وقد أوضح الراضي العوامل التي دفعته إلى هذا الانتماء. وفي هذا الإطار، قدم نفسه جزءا من النخبة الوطنية الحضرية، ويشير إلى أن المدينة (سلا)، التي انتقل إليها في طفولته قادما من دوار الدواغر - للايطو ببادية سيدي سليمان، وفرت له أدوات وآليات لبناء شخصيته ومساره السياسيين، وعلى رأسها تعليم عصري يتميز بمنهج تربوية متطورة، خاصة في مدارس الحماية الفرنسية وثانوياتها، والانخراط في مؤسسات جمعية وشبيبية، والانتماء للحركة الوطنية في السنوات الأخيرة من الخمسينات، والقرب من قيادات تاريخية وطنية (المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمان اليوسفي وعبد الله أبراهيم وعلال الفاسي وأبو بكر القادري والفيقيه البصري وغيرهم)، فضلا عن دراسته الجامعية بفرنسا.

وفي خضم هذا الانتماء، تبنى الراضي منهجا سياسيا يقوم على أساس سياسة الممكن والتبصر والإنصات والتواصل، على عكس الآخرين ممن عايشوا السياسة كأسطورة وممارسة مثالية ورومانسية، أو مارسوها بروح المغامرة والمخاطرة. وقد كان

ذلك سببا في تمتين أواصر العلاقة السياسية والشخصية الجيدة التي ربطته بالحسن الثاني حتى في فترات الأزمة بينه والاتحاد الاشتراكي.

ويضيف الراضي أن هذا المنهج أهله للاضطلاع بدور الوسيط بين الملك والحزب، بناء على رغبة من الحسن الثاني نفسه وبتوافق مع القياديين في الحزب (بوعبيد واليوسفي)، أي أن هذا الدور كان نتيجة حاجة ملكية وحزبية مزدوجة، حسب ما يفهم من كلامه. وأسهم هذا الدور، حسبما رواه صاحبه، في إنضاج المسارات والأفكار والمشاريع والبرامج، وبالخصوص في إنضاج العلاقات والمسالك بين مختلف الفاعلين السياسيين الكبار، وبالتالي تقريب وجهات النظر بين الملك والقيادة الاتحادية، وإقناعها بخلق أجواء توافقية بينهما تفتح المجال لعمل مشترك يفضي إلى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يدخل المغرب عهد الديمقراطية.

يؤكد الراضي إذن، حسب تحليله، أنه رجل تقريب وتوفيق وتوافق في رده على من يصفونه، من داخل الحزب وخارجه، برجل المخزن في الاتحاد الاشتراكي. أو بتعبير أدق، إنه ينفي ضمنا أن يكون قوام منهجه السياسي هو إعادة إنتاج لخطاظة "الفلاح المغربي المدافع عن العرش" لكتابه ريمي لوفو (Rémy Leveau)، التي تفيد بأن نظام الملك الحسن الثاني وظف أعيان البادية، بمن فيهم أعيان منطقة الغرب، وأن بعضا منهم انتموا لأحزاب تقدمية، لإضعاف النخبة الوطنية الحضرية.

ويكتسي التفسير السالف أهمية كبرى على مستوى فهم آليات تشكل بعض النخب السياسية وأدوارها في المغرب الراهن، ويتعلق الأمر بتفسير يستقي مفاهيمه من الحقل التداولي الحداثي فقط، ولا يتحدث عن أي دور للموروث القروي والتاريخ العائلي الذي يمكن على ضوءه أيضا فهم جوانب من منهج عبد الواحد الراضي وسلوكه السياسي.

من جانب أول، ينتمي الراضي، كما يروي ذلك عن نفسه، لعائلة من الأعيان القرويين بمنطقة الغرب حافظت على علاقة جيدة مع المخزن لمدة قرنين، حيث تولت مهمة قيادة قبيلة الصفاة إحدى فروع اتحادية قبائل بني احسن منذ عهد السلطان المولى عبد الرحمان، وقد تولى والده هذه المهمة خلال حكم ثلاث سلاطين (المولى عبد الحفيظ والمولى يوسف وسيدي محمد بن يوسف).

ومن جانب ثان، ما زال الراضي إلى اليوم يحافظ على علاقة دائمة مع قبيلته، بل ظل يمارس فيها نوعا من الزعامة سيرا على نهج والده وأجداده. وتشكل هذه القبيلة أحد موارد صعود الراضي وتموقعه السياسي، فقد ظلت توفر له أصواتها الانتخابية منذ 1963 إلى الآن، وفي مقابل ذلك يقدم لها خدماته الإدارية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة في سلوك يذكر ببعض ملامح ممارسات الأعيان.

تقدم شهادة عبد الواحد الراضي رواية من زاوية نظر أحادية الاتجاه وذلك انطلاقا من الموقع الذي احتله صاحبها في الأحداث التي يروي عنها، لكنها تكتسي أهمية كبرى بحكم أنها توفر زخما كبيرا من المعطيات التي تشكل، في حد ذاتها، مادة أولية يمكن للبحث التاريخي الأكاديمي في تاريخ الزمن الراهن الاعتماد عليها لدراسة مظاهر تحولات هذا التاريخ في مرحلة المغرب الراهن، وتحديد أدوار أهم الفاعلين فيه وتمثلاتهم والعلاقات بينهم، شريطة استخلاص ما هو تاريخي فيها مما هو تمثلي وذاتي وسياسي وإيديولوجي، ومقابلتها مع غيرها من الشهادات المنشورة في انتظار نشر أخرى لتشكيل صورة أكثر اتساعا على مستوى الزمان والمكان ومختلف أبعاد الرؤية.

عبد العزيز الطاهري

جامعة محمد الخامس بالرباط